S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3293
16 October 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والتسعين
بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم السبت، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس:	السيد ساردنبرغ	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد تايلهاردات
	المغرب	السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشاردسن
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي كندا وهايتي، يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لونغشام (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مالون (كندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/26586، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/26587، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، موجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي.

المتكلم الأول هو ممثل هايتي، وأعطيه الكلمة.

السيد لونغشام (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أتمنى لكم النجاح في اضطلاعكم بولايتكم.

إن الظروف التي ترغم المجلس على الاجتماع اليوم بالغة الخطورة. فكما نعرف جميعا، يوم الخميس الماضي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اغتالت وزير العدل في حكومة مالتال، السيد غي مالاري، الذي كان في صحبة ثلاثة أفراد آخرين مجموعة مغاوير أمطروا سيارته بوابل من الرصاص قبل أن يغادروا مسرح الحادث بهدوء ودون خوف من العقاب. وهذه الجريمة قد أثارت اشمئزاز الحكومة وجعلت السكان في حالة فزع، وهي توضح بجلاء أنه لم يعد هناك أي حدود للعنف في هايتي.

لقد كان السيد غي مالاري قضائيا بارزا، وديمقراطيا أكيدا ووطنيا صادقا يسعى إلى رفاه بلاده. وكان ملتزما التزاما عميقا بالقضية النبيلة، قضية جعل هايتي أفضل من أجل جيل الشباب، وعلى وجه الخصوص، ابنه البالغ من العمر خمسة أعوام. ومنذ تعيينه في منصبه اضطلع بشكل يثير الإعجاب بالمهمة الضخمة المتمثلة في تزويد شعب هايتي بنظام قضائي فعال في إطار حكم القانون الذي تود حكومتي تثبيته.

ومنذ توقيع اتفاق جزيرة غفرنرز، ما برحت مجموعات من المدنيين المسلحين، المعروفين عموما باسم "الملحقين"، الذين تشير جميع الدلائل إلى أنهم قوات مساعدة تابعة للقوات المسلحة والشرطة، تشهن حملة إرهاب لتخويف أي فرد يريد بأي طريقة كانت، من داخل البلاد أو خارجها، أن يساعد على إقرار الديمقراطية في هايتي.

إن اغتيال الوزير مالاري يكشف إلى حد كبير المعارضة المنتظمة من جانب ذلك القطاع لعملية الانتقال ولعودة الرئيس أرستيد. ولقد كان الوزير مالاري بالتحديد الشخص المسؤول عن تقديم مشروع قانون إلى البرلمان الهايتي بشأن الفصل بين الشرطة والقوات المسلحة، وبشأن تشكيل قوة شرطة في المستقبل كان سيتولى قيادتها بالإضافة إلى إصلاح النظام القضائي.

يتعين على المجتمع الدولي أن يدين بأشد العبارات هذا العمل وهؤلاء المسؤولين عن ارتكابه. ويجب على المجتمع الدولي أن يوضح بما لا يدع مجالا للشك لمرتكبي تلك الجريمة أنه عازم على الاضطلاع حتى النهاية بعملية استعادة الديمقراطية. ولا يمكن السماح لحفنة من المجرمين بتحدي المجتمع الدولي دونما عقاب وباحتجاز كل الشعب الراغب في استعادة حقوقه وحريته رهينة لديهم.

ولكي لا يذهب موت السيد مالاري سدى، ولكي تقفل قائمة ضحايا القمع الطويلة، من المهم أن يرصد المجلس على نحو صارم تطبيق التدابير المفروضة مجددا بموجب القرار ٨٧٣ (١٩٩٣). وكلما ازداد احترام هذه التدابير، زادت سرعة التوصل إلى النتائج وموثوقيتها، مما سينهي معاناة الشعب الذي قدم بالفعل تضحيات عديدة من أجل الديمقراطية.

ويجب أن يفرض المجتمع الدولي ضغطا ليكفل الالتزام بجميع أحكام اتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك، ولتستعيد هايتي في نهاية المطاف السلم الذي سيمكن شعبها من العيش في أمن، وأبناءها وبناتها من الكف عن دفع الثمن بأرواحهم، كما فعل السيد غي مالاري، من أجل تحقيق حلمهم برؤية الديمقراطية وحكم القانون يزدهران.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هايتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للمضي بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع اليوم بروح يلفها الحزن والغضب والتصميم.

قبل خمسة أيام انتهك قادة هايتي العسكريون اتفاقا رسميا أبرم في جزيرة غفرنرز في تموز/يوليه الماضي للحسم السلمي للأزمة الحكومية في بلادهم. وقام متظاهرون مسلحون بدعم من الشرطة والجيش بخلق حالة لا تحتمل في بور او برنس. ولم تتمكن القوات الكندية والأمريكية، المضطلعة ببعثة للأمم المتحدة، من دخول هايتي في ظل هذه الظروف. وهؤلاء الأفراد الذين أرسلوا بصورة سلمية بناء على طلب حكومة هايتي، لم يكونوا مسلحين بالسلاح القتالي ولم تكن لديهم رغبة في المواجهة. ولعدم وجود المناخ الآمن الذي وعد به العسكريون الهايتيون مرارا وتكرارا رفضنا إنزال هؤلاء الأفراد إلى اليابسة.

ولأن القادة العسكريين في هايتي قد انتهكوا اتفاق جزيرة غفرنرز، صوت هذا المجلس بالإجماع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر على إعادة فرض الجزاءات الاقتصادية الإلزامية، بما فيها حظر دخول شحنات البترول والمنتجات النفطية إلى هايتي. وتدليلا على رغبتنا المستمرة في التعاون بدلا من المواجهة، تقدمنا أيضا للعسكريين في هايتي بدعوة وأتحنا لهم فرصة لإعادة النظر في المسار المشؤوم الذي ساروا عليه.

قبل يومين قوبلت دعوتنا بنيران البنادق. وغي مالاري، وزير العدل الجديد الشجاع لهايتي، اغتيل في وضح النهار وعن عمد. وكان هذا عملا ينم عن الجبن. إن الأفراد المسؤولين عن هذه الجريمة البشعة قد خانوا بلدهم ومواطنيهم.

واليوم، للمرة الثانية في غضون أربعة أيام، يجتمع مجلس الأمن ليذكر من جديد التزامه باتفاق جزيرة غفرنرز وبالعودة السلمية للرئيس المنتخب جان برتراند أرستيد. ونحن جميعا نسلم بالحاجة إلى التصرف على نحو سريع وحاسم. ومشروع القرار الذي سيصوت عليه اليوم يدعو جميع الدول إلى التعاون لكفالة ألا تصل أي سفن إلى هايتي انتهاكا للجزاءات الاقتصادية المتخذة فيما سبق.

إننا نفهم والحزن يعتصرنا أن هذا الطريق الذي لم يكن خيارنا وانما كان خيار القادة العسكريين لهايتي قد يتسبب بالمزيد من المعاناة للغالبية العظمى من مواطني هايتي الذين لا يرغبون إلا بالسلم والحرية والفرص الاقتصادية. فإنزال هذه الصعوبات يتنافى مع كل رغبة من رغباتنا. إلا أن ما يعزينا ادراكنا أن الغرض من هذه الجزاءات هو في نهاية المطاف التخفيف من المصاعب وتحرير هايتي من المسكة الخانقة التي تقوم بها الآن مجموعة صغيرة متشددة من الرجال الذين ضلوا سواء السبيل.

إن الجزاءات الاقتصادية التي تصر الآن هذه الهيئة على انفاذها لن تدخل حيز النفاذ حتى يوم الاثنين. إننا ندعو الزعماء العسكريين لهايتي أن يتخذوا خطوات فورية في نهاية هذا الأسبوع بغية إعادة تأكيد التزامهم باتفاق جزيرة غفرنرز. ولا يزال الوقت متاحا لهم للإنصياع الى إرادة شعبهم وإرادة المجتمع الدولي.

إن مسار الأحداث في هايتي في الآونة الأخيرة كان بالغ الإحباط لنا جميعا. لقد أنزل المسؤولون ضررا فادحا بأنفسهم وببلدهم. فهذه المواجهة لم تكن ضرورية، وهذا القتل ليس له غرض. والمعاناة قد طال أمدها. إلا أن حزننا وشعورنا بالصدمة يزيدان من عزمنا وعزم الأحرار في كل مكان على إنهاء الأزمة في هايتي والقيام بذلك على نحو يرسي دعائم التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمنه الحكم الديمقراطي.

أخيرا، دعوني أقول للذين يواصلون العمل على إعاقة عودة الديمقراطية الى شعب هايتي المعذب: بعد الاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم ينبغي ألا يكون هناك أي شك في تصميم الولايات المتحدة ومجتمع الأمم، وستستخدم حكومة بلادي قوتها الدبلوماسية والعسكرية كي تكفل أن تفعل الجزاءات الاقتصادية فعلها وتضمن أن تحمي هذه الجزاءات الشعلة المتوهجة للديمقراطية في هايتي.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انني لعلى يقين بأن وفد بلادي بالاضافة الى المجتمع الدولي برمته قد شعرا بالصدمة والحزن إزاء التعنت العنيف للطغمة العسكرية في هايتي. وكان يراودنا أمل شديد بأن ينتهي تفتت هذا البلد المنكود مع توقيع اتفاق جزيرة غفرنرز قبل ثلاثة أشهر بالضبط. ومع ذلك مما لا شك فيه أنه مع الاغتيال العلني قبل يومين لوزير العدل في حكومة الرئيس اريستيد المنتخبة ديمقراطيا باتت الطغمة العسكرية على استعداد لأن تتحدى ليس فقط الشعب الهاييتي وانما العالم بأسره. وإذ يأتي هذا الحادث مباشرة في أعقاب الرفض بالسماح لفريق التدريب التابع للأمم المتحدة بالنزول الى اليابسة ووزعه يبدو أن القوات العسكرية بأكملها وجهاز الشرطة في هايتي هما فوق أي قانون أو سلطة شرعية.

ولا يسعنا إلا أن نوافق تماما مع ما يقوله بأسى رئيس الوزراء روبرت مالفال بأن:

"لدينا السلطة المشروعة، ولديهم القوة. لكن دعونا نواجه الحقيقة. من أين لنا أن نأتي بالأمن؟"

وهذه هي بالتحديد المسألة نفسها التي نواجهها في هذا المجلس، لأنه في هايتي اليوم لا يوجد أي نوع من الأمن يحمي أعضاء الحكومة الانتقالية الذين تبين الآن أن الخطر محدق بحياتهم، ولا أمن يحمي أفراد الشرطة والجنود التابعين للأمم المتحدة، الذين باتوا محصورين وعلى الاستعداد للفرار في أي وقت، أو حتى بالنسبة للأغلبية العظمى من الهايتيين الذين يؤمنون بالسلطة الديمقراطية للقانون ويؤيدونها.

ويبدو أن رئيس الطغمة العسكرية يزعم أنه على استعداد للتنازل عن السلطة كما وافق على ذلك في اتفاق جزيرة غفرنرز في حال إقرار البرلمان لاتفاق على عفو مناسب، إلا أننا نجد أن عمل هذه المؤسسة نفسها يعاق عن عمد في مداولاتها للنظر في اتخاذ هذا الإجراء.

ويبدو أنه تم التمهيد لرفض نص وروح الاتفاق ومواصلة العسكريين وأفراد الشرطة إحكام قبضتهما الخانقة وسيطرتهما على هذا البلد اليائس. فالأمل بمواصلة التقدم في استعادة الديمقراطية أخذ يتبدد، ومرة أخرى تمتحن عزيمة المجلس والمجتمع الدولي. وبالتالي لا نرى بديلا سوى إعادة فرض الجزاءات التي علقناها مؤخرا، مثلما فعلنا يوم الأربعاء بالإعراب عن تأييدنا للرئيس اريستيد. ونظرا لاستمرار أعمال القمع والقتل ليس في وسعنا إلا الاستنتاج بأن الطغمة العسكرية لا تقدر عمق الاستياء الذي نشعر به من الانتهاكات المستمرة والصارخة التي تقوم بها.

ولهذا، يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما اجراءات الحظر الاضافية الواردة في مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. فإذا كانت الطغمة العسكرية مستعدة لأن تظهر بسرعة تحديها، فإن على المجلس بالمثل أن يدلل على أنه مستعد لرفع الثمن. وبالتالي يرحب وفد بلادي بوزع السفن البحرية للولايات المتحدة في المياه الهايتية. وهذا سيعزز قدرة الأمم المتحدة على اعتراض جميع السفن المتوجهة الى هايتي والقادمة منها وذلك للحؤول دون أي انتهاك للجزاءات. ولا يساورنا أي شك في أن هذه الخطوة ستشجع جميع الأعضاء على التعاون الى أقصى حد في هذا الجهد. ونشيد اشادة كبيرة بالعزيمة الثابتة للسيد دانتي كابوتو ومعاونيه على ثباتهم في وجه المخاطر الجمة التي تتهدد حياتهم.

وفي النهاية، مع ذلك، نشعر بالحزن بسبب ضرورة اتخاذ هذه التدابير، لأن المتضرر الأكبر منها دون شك هو شعب هايتي وهو أقل من يستطيع تحملها. فإن صح ما ورد في التقارير بأن الطغمة العسكرية قد توقعت اتخاذ هذه الخطوات فتزودت بما تحتاجه من النفط والسلاح فيمكننا أن نتوقع مواجهة طويلة

قبل أن تصل الحالة الى مستوى لا يمكن قبوله. وليس من شأن ذلك إلا أن يستدعي اتخاذ تدابير اضافية وأقوى من جانب المجلس. غير أنه ينبغي ألا تكون هناك أية أوهام لدى الطغمة العسكرية والشرطة: فعليهما أن تفهما إننا سنقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الديمقراطية ولأن ننهي أخيرا هذه المحنة المرعبة التي يعانيها شعب هايتي.

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن التزام المجتمع الدولي بالديمقراطية في هايتي لا محيد عنه. فهذه المنظمة ومنظمة الدول الأمريكية سهلتا العملية الانتخابية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٩٩١، والتي مكنت شعب هايتي، للمرة الأولى في تاريخه، من انتخاب حاكميه بحرية وبطريقة ديمقراطية. فالإدانة العالمية للانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والذي أحبط الآمال بمجيء الديمقراطية التي أسفرت عنها هذه الانتخابات، والجهود المتلاحقة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل استعادة النظام الديمقراطي في هايتي، قد اتضحت من خلال القرارات العديدة التي اتخذتها المنظمتان.

ويبدو أن الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي لهايتي بات على حافة الاخفاق التام نتيجة سلوك السلطات العسكرية والشرطة في هايتي، هذه السلطات التي تواصل، في تحد علني للأمم المتحدة، ترويج وارتكاب أعمال المضايقة ضد السلطات المنتخبة دستوريا وضد المجتمع الدولي، الممثل بمنظمة الدول الأمريكية وبعثات الأمم المتحدة في هايتي.

إن اغتيال وزير العدل في هايتي ومن كانوا برفقته يشكل خطوة أخرى في تصعيد العنف الذي يجري في هايتي بغية اعاقة التدابير الدولية التي لا تبالي بها السلطات العسكرية، وخصوصا الذين يتحكمون بقوة الشرطة في ذلك البلد.

إن التهديات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة، وخصوصا ضد المبعوث الخاص للأمين العام، دانتي كابوتو، والمظاهرات التي تشهدها هايتي، تدلل على أن السلطات العسكرية والشرطية تواصل معارضة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها رسميا في اتفاق جزيرة غفرنرز.

إن الأحداث التي جرت في هايتي في الآونة الأخيرة وحالة انعدام الأمن السائدة في هذا البلد، التي حالت دون وزع بعثة الأمم المتحدة وأدت الى اجلاء الموظفين الدوليين الذين كانوا هناك تشكل تحديا سافرا لسلطة هذه المنظمة كما عبرت عنها قرارات مجلس الأمن وجهوده من أجل استعادة النظام الديمقراطي في هايتي والتزامه بتأمين الظروف التي تعزز الشرعية الديمقراطية في ذلك البلد.

واليوم نجد أنفسنا بمواجهة تطورات جديدة بالغة الخطورة انها توحي باستحالة أن نترجم الى الواقع الالتزام بضمان عودة الرئيس اريستيد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وتعرض في الوقت نفسه للخطر الجهد الدولي برمته من أجل استعادة الديمقراطية في هايتي.

وفي مواجهة هذه التطورات لا يوجد لدينا بديل سوى ممارسة الخيارات التي يتيحها لنا الميثاق. وتوخيا لهذا اتخذ المجلس القرار ٨٧٣ (١٩٩٣)، وأوضح بذلك التصميم الحازم للمجتمع الدولي. ومشروع القرار الذي ننظره اليوم يرمي إلى تكملة ذلك القرار وكفالة تنفيذه تنفيذا فعالا. ولهذه الأسباب فإن فنزويلا، إلى جانب البلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، تعرض على مجلس الأمن، للموافقة، مشروع القرار S/26586، الذي نثق في أنه سيعتمد بالإجماع باعتباره تأكيدا جديدا لتصميم المجتمع الدولي.

ختاما أود أن أعرب عن الاستنكار والإدانة المطلقين لاغتيال وزير العدل في هايتي. ومن هذا المحفل ننقل تعازينا إلى الرئيس جان برتران اريستيد، وحكومة هايتي الشرعية وأرملة الوزير الراحل وأسرته.

أخيرا، نطلب من السلطات في هايتي أن تعلن أسماء مرتكبي هذه الجريمة وتعاقبهم، وأن تتخذ التدابير الفعالة لتفادي تكرار الاغتيالات البغيضة هذه، وهدفها النهائي، بكل وضوح إرهاب القادة السياسيين والجماهير، وإحباط عمل الأمم المتحدة من أجل النهوض بالديمقراطية في هايتي.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في الأيام الأخيرة صدم المجتمع الدولي صدمة عميقة لهذا الحادث الخطير الأخير في سلسلة أعمال العنف التي ارتكبتها القوى المعارضة لاستعادة النظام الديمقراطي في هايتي، عندما قامت مجموعات من المدنيين المسلحين، في تحد سافر للأمم المتحدة، باغتيال وزير العدل في حكومة هايتي الشرعية، السيد فرانسوا - غاي مالاري وأشخاص آخرين.

إن هذا الحادث الخطير الجدير بالإدانة هو للأسف جزء لا يتجزأ من الرفض الفعلي للسلطات العسكرية والمسؤولين عن الأمن في هايتي الامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والاتفاقات التي دخلوا فيها لاستعادة الأحوال الطبيعية الدستورية في هايتي.

إن الأمن من العقاب الذي تتمتع به المجموعات المدنية المسلحة التي تقوم بنشر الإرهاب بين الناس عموما، بسبب تواطؤ سلطات الأمر الواقع، يكشف عن أن هذه السلطات لا تزال تعتزم استنفاد صبر المجتمع الدولي.

ومشروع القرار المطروح على المجلس يستند إلى الفصلين السابع والثامن من الميثاق؛ وغرضه الوحيد هو كفالة الإنفاذ الفعال لتدابير الحظر المتخذة بمقتضى قراري مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) و ٨٧٣ (١٩٩٣). ونود أن نؤكد أن هذه التدابير لا تستهدف شعب هايتي أو حكومة هايتي الشرعية، الذي طلب رئيسها، السيد جان برتران اريستيد من المجلس أن يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ اللازم

لتنفيذ هذه الأحكام. والواقع أن مشروع القرار هذا، في ظل الظروف الاستثنائية الحالية، يستهدف أقلية تقمع شعب هايتي وتقف بوقاحة في طريق الامتثال للاتفاقات، التي وافقت عليها منذ بضعة أشهر. والأقلية بقيامها بهذا، فإنها لا تبدي إزدراءها لإرادة أغلبية شعب هايتي فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي.

ووفدي يؤكد استمرار انطباق بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي، الذي يحذر المجلس فيه سلطات الأمر الواقع بأنها ستكون مسؤولة عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في هايتي. واليوم فإننا نكرر ذلك التحذير بحزم.

أغتنم هذه المناسبة للإشادة بالعمل الذي قام به في هايتي السيد دانتي كابوتو وجميع موظفي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية الذي أبدوا شجاعة وإنكارا للذات في خدمة البعثة المنوطة بهم.

في الأسبوع الماضي وجهت وزيرة خارجية هايتي السيدة كلوديت ويرلي، في بيانها أمام الجمعية العامة، نداء إلى المجتمع الدولي بالاستمرار في ممارسة الضغط على القوى التي تجهض أماني شعب هايتي في الديمقراطية. ومجلس الأمن يدلل اليوم على أن ذلك النداء لم يصطدم بآذان صماء وأن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما باستعادة الديمقراطية والنظام الدستوري في هايتي، في ظل ظروف تحبذ المصالحة الوطنية بين جميع المستعدين حقا وبحسن نية للاشتراك في هذه العملية.

لكل هذه الأسباب، سيصوت وفد اسبانيا مؤيدا مشروع القرار المقدم من فرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشاطر وفدي بالكامل خيبة الأمل التي يشعر بها المجلس والعالم إزاء الفشل المتعمد للقوات المسلحة في هايتي للامتثال لالتزاماتها بمقتضى اتفاق جزيرة غفرنرز.

وبعد المعاناة الكبيرة التي أحاقت بشعب هايتي نتيجة الانقلاب الذي أطاح بالرئيس أريستيد المنتخب ديمقراطيا، وبعد الجهد الكبير الذي بذله المجتمع الدولي لاستعادة النظام الديمقراطي والاستقرار إلى ذلك البلد، لا نزال نواجه مجموعة من الناس تصر على حكم البلاد عسكريا، مستخدمة العنف والقتل وإغراق شعب هايتي في حالة أكثر بؤسا.

يتعين على المجلس أن يجعل من الواضح دون أي غموض للحكام العسكريين والبوليسيين غير الشرعيين في هايتي أنهم يتحملون المسؤولية عن أعمال القتل المرتكبة لإبقائهم في السلطة.

ونأسف بشدة لأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي قد منعت من القيام بولايتها. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيد دانتي كابوتو على التزامه الشخصي باستعادة الديمقراطية في هايتي. ونعرب عن إعجابنا بشجاعته وشجاعة الأفراد العسكريين المسؤولين عن سلامته.

إن الحكام غير الشرعيين في هايتي ينبغي أن يعلموا أن أعمال الإرهاب والعنف الفادر، التي دأبوا عليها للبقاء في السلطة - مثل اغتيال وزير العدل مؤخرا - لن يكون من شأنها إلا تعزيز تصميم المجلس والعالم أجمع على استعادة النظام الديمقراطي في هايتي وإعادة الرئيس المنتخب أريستيد إلى السلطة.

إن هذا التصميم من جانب المجلس قد تبدى في إعادة فرض الجزاءات هذا الاسبوع. واليوم فإنا نتخذ تدابير إضافية باعتماد تدابير لرصد وضمان الامتثال لتنفيذ الجزاءات المفروضة. ووفدي يوافق كل الموافقة على مثل هذا القرار للمجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26586.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. أعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٨٧٥ (١٩٩٣).

الآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاتخاذ الاجماعي لهذا القرار، الذي يدعم التدابير الواردة في القرار ٨٧٣ (١٩٩٣) المتخذ منذ قرابة ثلاثة أيام، يشهد على تصميم مجلس الأمن الذي لا يتزعزع على ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز. إن تلك التدابير جزء من استراتيجية سياسية واضحة ستشكل أيضا الأساس لردود فعل المجتمع الدولي على التطورات التالية في الحالة في هايتي.

لقد تأثرت فرنسا تأثرا عميقا بالجريمة الحقيرة المرتكبة ضد السيد غاي مالاري، وزير العدل، الذي خدم الحكومة الشرعية بإخلاص. وهي تدين بشدة المسؤولين عن ذلك الاغتيال وعن أي عمل آخر من أعمال العنف. إن أي عملية سلم واستعادة الديمقراطية في بلد لا يمكن أن تؤخذ رهينة لقلة من الأفراد المسلحين. وتود حكومة بلادي أن تذكر بأن على السلطات العسكرية أن تستعيد النظام العام، وتضمن سلامة أعضاء الحكومة الشرعية برئاسة السيد روبرت مالفال، وأن تمكن بعثة الأمم المتحدة في هايتي من أن توزع دون ما تأخير.

ليست هذه هي المرة الأولى التي ينفذ فيها مجلس الأمن تدابير تدعو إلى استخدام المراقبة البحرية لتنفيذ جزاءات. ونحن نرى أن قواعد الاشتباك هذه، التي ثبتت فعاليتها، يجب أن تقوم على قواعد موضوعة.

إن فرنسا ترى أن انسحاب القائد العام لقوة الشرطة والقائد العام للقوات المسلحة لهايتي يجب أن يتحقق فورا، وفقا للبندين ٧ و ٨ من اتفاق جزيرة غفرنرز.

إن حكومة بلادي ستواصل اتخاذ خطوات للمساعدة على تحقيق عودة الرئيس أريستيد يوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر، والاستعادة الكاملة لحكم القانون في هايتي.

السيد اردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوتت هنغاريا مؤيدة القرار ٨٧٥ (١٩٩٣) بشأن هايتي، وفي ضوء تحول الأحداث الخطير والهام للغاية في ذلك البلد الكاريبي، نؤيد تنفيذه العاجل. إن التدابير الواردة في القرار خطوة منطقية في السياسات التي يتبعها مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلطات العسكرية في هايتي.

ونحن نعتبر أنه مما لا يمكن التسامح بشأنه أن يتمكن ذلك النظام - بافلات تام من العقاب - من مواصلة تحدي قرارات المجلس ذات الصلة وعرقلة تنفيذ إرادة المجتمع الدولي.

ويسرنا سرورا خاصا الحزم الذي اتخذ به المجلس الإجراء لتحقيق الاحترام لقراراته. ونحن نرى أن نفس الحزم والالتزام مطلوبان أيضا في حالات صراع أخرى للحفاظ على مصداقية أعمالنا وللعمل على عدم تجاهل قراراتنا بواسطة الذين نوجه إليهم تحذيراتنا - أيا كانوا.

وهنغاريا تأمل أن يعزز الموقف الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا فيما يتعلق بالأزمة في هايتي - بما في ذلك الاجراء المتخذ اليوم - تنفيذا فعالا متكاملا لاتفاق جزيرة غفرنرز، وعودة الرئيس أريستيد إلى بور أو برينس واستعادة الديمقراطية في هايتي.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني يشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في هايتي. لقد لاحظنا الجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام، وممثله الخاص ومنظمة الدول الأمريكية من أجل التسوية السياسية للمسألة الهايتية، ويأمل أن تساعد هذه الجهود على كبح وإنهاء العنف الذي يتكرر حدوثه في هايتي.

تؤيد الصين دائما العملية السلمية في هايتي وتحث الأطراف الهايتية المعنية على التعاون التام مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وعلى اعتماد تدابير عملية وفعالة على الفور، والتنفيذ الصارم لاتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغرض تهيئة الظروف لاستعادة السلم والاستقرار في هايتي في وقت مبكر.

إن مجلس الأمن، في تناوله للمسألة الهايتية، ينبغي أن يطلب ويحترم احتراما تاما آراء منظمة الدول الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية ويضع دورهما موضع التنفيذ التام. وإزاء الحالة الفريدة والاستثنائية السائدة الآن في هايتي، وفي ضوء الطلب الرسمي المقدم من الرئيس جان - برتران أريستيد، والذي تؤيده بلدان أمريكا اللاتينية ومنظمة الدول الأمريكية، صوت الوفد الصيني مؤيدا القرار الذي اتخذ توا.

إن التدابير المرخص بها في القرار إجراءات خاصة متخذة في ظل ظروف فريدة واستثنائية في هايتي، وينبغي ألا ترسي سابقة. ونحن نرى دائما أن جميع النزاعات الدولية ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية، ونعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وكوننا صوتنا مؤيدين للقرار لا يعني تغييرا في موقفنا. وفي الوقت نفسه ينبغي للبلدان - عند قيامها بالتدابير المرخص بها بمقتضى القرار - ألا تتخذ سوى الاجراءات المناسبة للأوضاع المحددة السائدة في ذلك الوقت، وأن تعزز التنسيق مع جهود الأمين العام وممثله الخاص وتحيط المجلس علما بشكل منتظم.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان هذا الأسبوع الماضي أسبوعا مثيرا للاحباط البالغ. وأن اليابان تدين بأشد العبارات الممكنة الأحداث المأساوية الأخيرة في بور أو برينس. إن حكام هايتي العسكريين والسفاحين والقتلة الذين يجندونهم يجب أن يحملوا على إدراك أنهم يخوضون معركة خاسرة. إن أعمالهم ليس من شأنها سوى تأخير استعادة الديمقراطية في هايتي وليس منعها على الاطلاق، ومن الأهمية الخاصة بالنسبة للشعب الهايتي أن يعرف أن المجتمع الدولي لن يتخلى عنه في كفاحة لاستعادة اكتساب حقوقه الأساسية وحرياته الديمقراطية.

إن اليابان تعتقد أن هذا الهدف سيعززه القرار الذي اتخذناه توا.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن التحول الخطير للأحداث في هايتي مصدر قلق بالغ للاتحاد الروسي. وإن التدهور الحاد للحالة في ذلك البلد نتيجة للطريق الذي تسلكه قيادة القوات العسكرية وقوات الأمن في بور أو برينس في معارضته لتطور العملية الديمقراطية، واستعادة الحكومة المدنية الشرعية وعودة الرئيس المنتخب على مستوى وطني، جان - برتران أريستيد.

إن السلطات العسكرية في ذلك البلد - منذ سماحها بمنع نزول الفرقة المتقدمة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي في بور أو برينس يوم ١١ تشرين الأول/اكتوبر - تتبع طريق المقاومة المباشرة لجهود الأمم المتحدة لاستعادة الديمقراطية هناك. إن قرار مجلس الأمن ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر بشأن إعادة فرض الجزاءات الاقتصادية كان ينبغي أن يكون تحذيرا جادا للسلطات العسكرية في بور أو برينس. ومع هذا في أعقاب اغتيال وزير العدل في الحكومة الشرعية للرئيس جان - برتران أريستيد يوم ١٤ تشرين الأول/اكتوبر، ان حملة الضغط على - والتهديدات الموجهة إلى - الأفراد الدوليين في هايتي وضد الممثل الخاص للأمين العام، السيد دانتي كابوتو، لا تزال تدل على أن السلطات العسكرية الهايتية تتحدى بوضوح المجتمع الدولي.

وفي ظل تلك الظروف، إن القرار الذي اتخذناه توا خطوة أساسية للإعراب عن تصميم مجلس الأمن على إكمال التسوية السياسية في هايتي، ولضمان تنفيذ قراراته السابقة وتحقيق جهود المجتمع الدولي لتسوية الأزمة المطولة في هايتي.

تستهدف هذه الخطوة أولا وقبل كل شيء منع تفاقم الحالة في هايتي، المهددة بزيادة التدهور في بلد تتعرض فيه حقوق الإنسان والقانون والنظام الدستوري المعترف بها عموما لانتهاكات صارخة. لقد آن الأوان لأن تتفهم السلطات العسكرية هناك أن مجلس الأمن لن يسمح لهذا التحدي الوقح للمجتمع الدولي، الذي تمثله الأمم المتحدة، بأن يمر دون رد.

إننا بمطالبة السلطات العسكرية الحالية بالعودة إلى التنفيذ الصارم لأحكام اتفاق جزيرة غفرنرز، وتلبية الشروط المسبقة الحقيقية لاستعادة مبكرة للديمقراطية في هايتي، إنما نطالب بالإزالة الفورية للعقبات التي تقف في طريق وزع بعثة الأمم المتحدة وتهيئة جميع الظروف اللازمة للبعثة لكي تبدأ عملها.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت باكستان مؤيدة القرار ٨٧٥ (١٩٩٣) استنادا إلى المبادئ وانطلاقا من الإيمان. وقد فعلنا هذا أيضا بشعور من الأسف لأن يكون تشديد الجزاءات لازما، ولكننا مقتنعون بأن الطريق الذي اتبعه مجلس الأمن صحيح.

إن جيش هايتي وشرطتها، اللذين اغتصبا السلطة، ونقضا اتفاقات رسمية ونبذا طريق الديمقراطية، كما خالفا إرادة المجتمع الدولي، ينبغي أن يعرفا أن سياساتهما الوحشية وغير الإنسانية لن يسمح لها بالاستمرار. إن مجلس الأمن ما زال مصمما على الاضطلاع بمسؤوليته. وفي نفس الوقت، نحيي المبعوث الخاص للأمين العام، السيد دانتي كابوتو، في جهوده الباسلة والمتفانية والقيمة لتحقيق السلم في هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للبرازيل.

بالنسبة للبرازيل، مما يثير القلق بصفة خاصة أن نشهد التفاقم المتصاعد للحالة في هايتي، وهي عضو في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن الصعب أن نعبر عن أسفنا البالغ الذي نشعر به إزاء مجرى أحداث العنف التي تثير الأسف، ولكننا نأمل ألا تكون هذه الأعمال إجراءات لا رجعة فيها لضياع الفرص نحو تحقيق الديمقراطية في هايتي.

لقد أثار اتفاق جزيرة غفرنرز وعملية الانتقال التي تضمنها الأمل المشرق المتجدد في مستقبل شعب هايتي. وقد كنا نتوقع في الواقع أن تتفهم السلطات العسكرية والشرطة الرسالة الواضحة التي أرسلها المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وللأسف، إن هـذا الأمل المتجدد قد أحبطته الأحداث على نحو عاجل - وهي أحداث مأساوية - تتحمل مسؤوليتها إلى حد كبير تلك السلطات. لقد خلقت أنشطة المجموعات المسلحة من المدنيين، التي نفذت في ظل الحصانة الكاملة، مناخا من الرعب والعنف في هايتي، الذي تصاعد في الأيام القليلة الماضية، بطريقة أصابت المجتمع الدولي بصدمة.

إننا نعرب عن تقديرنا لتفاني وشجاعة المبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، الذي لا تزال جهوده حيوية، في ظل ظروف استثنائية صعبة.

لقد أعرب مجلس الأمن بالفعل عن غضبه إزاء قتل مؤيدي الرئيس جان - برتراند أريستيد. ومنذ ثلاثة أيام أدان المجلس أعمال الإرهاب التي منعت نزول قوات الأمم المتحدة في بورت أو برنس، وقرر إعادة فرض تدابير الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣)، التي تستهدف تحقيق التزام السلطات العسكرية في هايتي باتفاق جزيرة غفرنرز. وإننا بشعور من الأسف البالغ والحزن العميق نعرب عن تعازينا الآن لوفاة وزير العدل، السيد غاي مالاري، الذي اغتيل بطريقة جبانة، قبل يومين فقط.

ومن ثم، بشعور من القلق البالغ والعجالة التي فرضتها علينا خطورة الأحداث الأخيرة في هايتي، بالأمس واليوم، واجهنا الحاجة إلى تناول حالة فريدة واستثنائية بتدابير استثنائية وفريدة أيضا، ولا سيما تخويل الدول الأعضاء حق استخدام الوسائل التي قد تتضمن وقف الملاحة البحرية، لغرض وحيد هو تطبيق الجزاءات المتصلة بالنفط والأسلحة الواردة في القرارين ٨٤١ (١٩٩٣) و ٨٧٣ (١٩٩٣).

ذلك الطابع الفريد والاستثنائي لم يظهر فقط نتيجة للحالة السياسية والإنسانية التي تستحق الشجب بشكل خاص السائدة الآن في هايتي. إنه متجسد، أولا وقبل كل شيء، في حقيقة أن الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم إنما اتخذه استجابة لطلب رسمي ومحدد من جانب الحكومة الشرعية في هايتي من أجل تطبيق أحكام القرار ٨٧٣ (١٩٩٣). وترى الحكومة البرازيلية أن الطلب، الذي أشير إليه في ديباجة القرار الذي اعتمدناه توا، كان لازما لكي يعمل مجلس الأمن ما عمله الآن.

وبالإضافة إلى ذلك، تبرز الطبيعة الفريدة للقرار الذي اعتمد اليوم في حقيقة أن التدابير التي يعتزم فرضها نبعت أصلا من منظمة الدول الأمريكية، التي أوصت الأمم المتحدة بأن تعطي للجزاءات التي اعتمدت على الصعيد الإقليمي طابع الإلزام.

في ظل هذه الظروف، وبعد الدراسة المتأنية لمختلف آثار الحالة في هايتي، قررت البرازيل تقديم دعمها للقرار الذي اتخذ اليوم بمفهوم أنه لا يشكل ولن يشكل سابقة لإجراءات الأمم المتحدة.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تفخر بحق بالتقليد الدبلوماسي الذي يقوم على الاهتمام الدائم بالحل السلمي للمشاكل وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية. وتقدر البرازيل تمام التقدير ذلك التقليد، الذي لا يساورنا أدنى شك في أنه سيواصل الازدهار في السنوات المقبلة.

إن القرار المتخذ اليوم يجب فهمه على أساس أنه وسيلة لضمان التنفيذ الصارم لتدابير الجزاءات فقط التي سبق أن فرضها المجلس فيما يتصل بإمداد هايتي بالنفط، والمنتجات النفطية، والأسلحة والمواد المتصلة

بها. لذلك من الواضح أن التخويل الوارد في الفقرة ١ من منطوق القرار المتخذ اليوم تخويل محدود، من حيث النطاق والمكان والزمان، بالغرض المحدد بوضوح الذي كان سبب إصداره، أي أنه سيكون ساريا حتى تعليق إجراءات الجزاءات هذه أو إنهائها.

وتأمل الحكومة البرازيلية أن تتحقق هذه النتيجة عاجلا لا آجلا، على أساس الاستعادة المبكرة للديمقراطية في هايتي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠